

تداعيات قطع العلاقات الدبلوماسية الجزائرية المغربية في 24 أوت 2021 في ضوء

القانون الدولي الدبلوماسي

*The repercussions of severing Algerian-Moroccan diplomatic relations
on 24 August 2021 in the light of international diplomatic law.*



مريم لوكال ، أستاذة محاضرة أ¹،

¹ كلية الحقوق بودواو، جامعة احمد بوقرة بومرداس-الجزائر

تاريخ الاستلام: 2021/12/19 تاريخ القبول للنشر: 2022/02/04 تاريخ النشر: 2022/06/30



ملخص:

يدرس هذا المقال التداعيات القانونية لإعلان الجزائر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب في يوم 24 أوت 2021 وفقا للقانون الدولي الدبلوماسي، وقد خلُص إلى أن القرار اتخذ على خلفية تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي من المغرب وادعاءات بتورط المغرب في حرائق شهر أوت بالتعاون مع منظمتي الماك ورشاد الإرهابيتين، وكذا تصريحات ممثل المغرب لدى الأمم المتحدة حول دعم استقلال منطقة القبائل، إلا أن السبب الرئيسي يبقى قضية الصحراء الغربية.

هذا التصرف الانفرادي متبع في العلاقات الدولية وقد استعملته المغرب عدة مرات، ويرتب التزامات قانونية، في حين يمكن توقع عودة العلاقات الدبلوماسية بين الجارتين بعد فترة لن تكون بالقصيرة.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية فيينا 1961، الجزائر، الحدود، قطع العلاقات الدبلوماسية، المغرب.

Abstract :

This article studies the legal repercussions of Algeria's announcement of severing diplomatic relations with Morocco on August 24, 2021 in accordance with international diplomatic law, and It concluded that the decision was taken because of the statements of the Israeli ministers from Morocco and allegations of Morocco's involvement in the August fires in cooperation with the terrorist organizations Al-Mac and Rashad, as well as statements by Morocco's representative to the United Nations about supporting the independence of the Kabylie region, but the main reason remains the issue of Western Sahara.



This unilateral act is followed in international practice, and Morocco has used it several times before, and it entails legal obligations, while the return of diplomatic relations between the two neighbors can be expected, but after a long time.

Keywords: Algeria, borders, severing diplomatic relations, Morocco, Vienna Convention 1961.

مقدمة:

تعتبر الدبلوماسية أداة رئيسية من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة، ومنها التأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف استمالتها وكسب تأييدها، إذ تُعنى الدبلوماسية بتعزيز العلاقات بين الدول وتطويرها وبال دفاع عن مصالح ورعاياها في الخارج وتمثيل الحكومات في المناسبات والأحداث، إضافة إلى استطلاع مواقف الحكومات إزاء قضايا راهنة أو ردود فعل محتملة إزاء سياسات أو مواقف مستقبلية.

إلا أن أهم وظائف الدبلوماسية المعاصرة هي ضمان نقطة اتصال دائمة بين الدولتين، والعمل على إنماء العلاقات الودية بينها، إلا أن تقاطع المصالح والأيديولوجيات يمكن أن يؤدي إلى توتر العلاقات بين الدول، ونظرا لتأكيد اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961¹ على الطابع الرضائي للعلاقات الدبلوماسية، فإنه يكون للدولة إقامة العلاقات وكذا إنهائها وهو ما يدخل في أعمال السيادة للدولة.

وقد تعددت حوادث قطع العلاقات الدبلوماسية في الممارسة الدولية لأسباب شتى، ومن ذلك قرار الجزائر بقطع علاقاتها مع المغرب ابتداء من 24 أوت 2021، هذا السلوك الذي تحكمه اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية يفرض نتائج والتزامات على الطرفين، بموجب قواعد القانون الدولي، وهذا منعا لتضرر أطراف ثالثة دول أو أفراد من التجاذبات السياسية للدولتين.

منه يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو إجراء قطع العلاقات الدبلوماسية، وما هي النتائج القانونية المترتبة عن قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب في أوت 2021؟

يهدف هذا المقال إلى دراسة إجراء قطع العلاقات الدبلوماسية من زاوية القانون الدولي الدبلوماسي بعيدا عن الجوانب السياسية للقضية، وتوابع ذلك على الدولتين الحالية والمستقبلية، وهذا وفقا للمنهج التاريخي الوصفي والتحليلي كل في مقامه.

وستتم الإجابة على هذه الإشكالية وفقا لمبحثين: بحيث يدرس المبحث الأول مفاهيم أولية عن قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب، في حين يتعرض المبحث الثاني لمحاولة استشراف النتائج المترتبة لقطع العلاقات من الناحية القانونية والعملية.

¹ اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية أبرمت في 18 أبريل 1961، صادقت عليها الجزائر في 14 أبريل 1964، أما المغرب ففي 19 جوان 1968. United Nations, Treaty Series, No. 7310, [vol. 500](#), p. 95.

المبحث الأول

مفاهيم أولية عن قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب

يعتبر إجراء قطع العلاقات الدبلوماسية من أخطر القرارات التي تؤثر على العلاقات بين الدول وتؤدي إلى نتائج سلبية وهي لا تأتي من مجرد حادث منفرد وإنما تعتبر نتاج معطيات وأحداث متعددة وهو ما يجعل دراسة طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية من سنة 1963 وصولاً إلى قطع العلاقات مهما بالنسبة لهذا الموضوع (المطلب الأول)، إلى جانب فهم إجراء قطع العلاقات الدبلوماسية وفقاً للقانون الدولي الدبلوماسي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: نظرة على طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية من سنة 1963 وصولاً إلى قطع العلاقات

بدأت الحرب المفتوحة التي شنتها المغرب ضد الجزائر حديثة الاستقلال وقتها سنة 1963، ثم تتالت مساحات الخلاف بين الدولتين، ما يجعل من الملائم التعرّيج على أهم المحطات التاريخية الخلافية بين الدولتين (الفرع الأول)، ومن ثم محاولة استنتاج أسباب قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما (الفرع الثاني)، وأخيراً حصر ردود الفعل الدولية على تصريح الجزائر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب (الفرع الثالث).

الفرع الأول: كرونولوجيا النزاع بين الجزائر والمغرب

يمكن بيان أهم محطات الخلاف بين الجزائر والمغرب كالتالي:

- أكتوبر 1963: وقوع خلاف حدودي بين البلدين حول منطقتي تندوف وبشار اللتين زعمت المغرب أحقيتهما فيهما، وأدى ذلك الخلاف إلى اندلاع مواجهات عسكرية بينهما عُرفت بـ"حرب الرمال"، والتي توقفت بعد تدخل الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي وتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار¹.
- 1975 إلى 1976: المغرب يضم ثلثي الصحراء الغربية بعد انسحاب إسبانيا منها بموجب اتفاقية مدريد، وجبهة البوليساريو تعلن قيام الجمهورية الصحراوية في المنفى في الجزائر.
- مارس 1976: قطع العلاقات بين المغرب والجزائر لأول مرة، على خلفية دعم الأخيرة لجبهة "البوليساريو"، وكانت الجزائر أول دولة تعترف بالجمهورية الوليدة.
- ماي 1988: تطبيع العلاقات بين المغرب والجزائر، على خلفية وساطة سعودية مباشرة ناجحة.
- توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين المغرب وجبهة البوليساريو سنة 1991.

¹ نصيب عتيقة، العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير تخصص سياسة مقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012.

- **1994:** قرّر الملك الحسن الثاني فرض التأشيرة على الجزائريين، على خلفية حادث إرهابي تعلق بتفجير فندق في مراكش وإغلاق حدوده مع الجزائر، ليأتي قرار الرئيس اليامين زروال بغلق الحدود البرية بين البلدين البالغ طولها 1559 كم.
- **ديسمبر 2013:** الجزائر تقرر مقاطعة النشاطات السياسية التي تقام في المغرب بعد إصدار حكم من القضاء المغربي يوقع شهرين حبس مع وقف التنفيذ وغرامة مالية قدرها 250 درهم، على شاب قام باقتحام القنصلية العامة الجزائرية في الرباط وانزال العلم الجزائري وتمزيقه وحرقه، بعد يومين من استدعاء الملك محمد السادس لسفيره بالجزائر للتشاور، احتجاجا على رسالة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة سابقا إلى قمة أبوجا.
- **أواخر 2016:** بداية بناء الجزائر لجدار مع المغرب كرد على الجدار المغربي وطوله 100 كلم.
- **2017:** المغرب يستدعي السفير الجزائري لديه، ويعرب عن "قلقه" إزاء نازحين سوريين على الحدود بينهما، والخارجية الجزائرية تستدعي السفير المغربي لإبلاغه رفضها "للدعاءات محاولتها ترحيلهم للمملكة.
- **سنة 2019:** عينت الجزائر عبد الحميد عداوي سفيراً جديداً لها في المغرب.
- **6 جويلية 2020:** عين الملك محمد السادس عبد الرحيم موزيان، سفيراً جديداً في الجزائر.
- **2021:** تحرك الجزائر ضد قبول إسرائيل كدولة غير عضو مراقب في الاتحاد الإفريقي، على عكس المغرب الذي دعم ذلك بعد تطبيع علاقاته مع إسرائيل في 11 ديسمبر 2020.
- **جويلية 2021:** ممثل المغرب الدائم لدى الأمم المتحدة السيد عمر هلال يدعو إلى "حق تقرير المصير" لسكان منطقة القبائل، بحيث عبر على أن الجزائر حريصة على أن ترى نفسها مدافعا قويا عن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير بينما تحرم 11 مليون قبائلي من نفس الحقوق¹.
- **18 جويلية 2021:** استدعت الجزائر سفيرها في المغرب للتشاور.
- **24 أوت 2021:** الجزائر تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب².

¹ BENNIS Samir, Algeria-Morocco Relations: For Moroccans, It's Deja-Vu publier le 31 august 2021. <https://bit.ly/3NT6tsV>

² العلاقات بين المغرب والجزائر: من بينها حرب الرمال والصحراء الغربية، 27 أوت 2021، تاريخ الاطلاع 22 سبتمبر 2021، متوافر على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-58343270>

الفرع الثاني: أسباب قطع الجزائر لعلاقاتها الدبلوماسية مع المغرب

يعتبر السبب المباشر لقطع العلاقات بين البلدين هو تصريح الممثل المغربي لدى الأمم المتحدة، إلا أنه يظهر أنه القطرة التي أفاضت الكأس فقط، فالأسباب كثيرة ومتشابكة، كما يلي:

- **السبب الأول:** تتهم الجزائر المغرب بالتدخل في الشؤون الداخلية الجزائرية، وهذا من خلال مساندة المنظمين الإرهابيين "ماك" و"رشاد" في تنفيذ جرائم بالبلاد، وهو ما يعكسه خطاب وزير الخارجية رمطان العمامرة أنه: "لم تتوقف الأعمال العدائية من المملكة المغربية ضد الجزائر".

- **السبب الثاني:** أشارت الجزائر إلى انتهاك المغرب ما أثقق بشأنه في مذكرة التعاون المشترك وحسن الجوار، مع الإشارة المباشرة لملفات محددة تتعلق بتقرير المصير في الصحراء الغربية وهي القضية الخلافية الأولى بين الدولتين وتراجع المغرب على ذلك، بدليل اعتراف ترمب بتبعية الصحراء للمغرب في 10 ديسمبر 2020، إذ تصر المغرب على أحقيتها في الصحراء، وتقتصر حكما ذاتيا موسعا تحت سيادتها، فيما تطالب "البوليساريو" باستفتاء لتقرير المصير، وهو ما تدعمه الجزائر، هذا بالإضافة إلى إعلان المغرب على لسان ممثلها في الأمم المتحدة دعم حق تقرير المصير لمنطقة القبائل.

- **السبب الثالث:** اتهام الجزائر المغرب بالتجسس على الدولة ومؤسساتها وشخصيات معروفة عبر تطبيق "بيغاسوس" الإسرائيلي.

- **السبب الرابع:** تصريح وزير الخارجية الإسرائيلي "يائير لبيد" خلال أول زيارة رسمية أجراها للدار البيضاء في المغرب في 12 أوت 2021 بعد تطبيع العلاقات بينهما مقابل الاعتراف بالصحراء للمغرب، جاء فيها "قلق بلاده من التقارب بين إيران والجزائر، ورفضها قبول إسرائيل في الاتحاد الإفريقي بصفة مراقب"، وهو ما اعتبرته الجزائر سابقة مهمة إذ منذ سنة 1948 لم يُسمع أي عضو في حكومة إسرائيلية يصدر أحكاما أو رسائل عدوانية من أراضي دولة عربية ضد دولة عربية.

الفرع الثالث: ردود الفعل الدولية على تصريح الجزائر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب

أثار القرار الجزائري ردود فعل قوية وكثيرة نظرا لقوة الإجراء في العلاقات الدولية، إلا أن أهمها يبقى رد الفعل المغربي، والذي يمكن الحكم عليه بأنه كان هادئا جدا، وهو ما يتوافق ودعوات الملك بتطبيع العلاقات وفتح الحدود، خلال خطابه بمناسبة الذكرى 22 لعيد العرش المجيد في 31 جويلية 2021.

وفي 25 أوت 2021 قدم وزير الخارجية المغربي تصريحا جاء فيه أن القرار الجزائري كان "متوقعا بالنظر إلى منطق التصعيد الذي تم رصده خلال الأسابيع الأخيرة، كما أعرب فيه عن أسفه، وأكد على أنه سيظل شريكا للشعب الجزائري، وكذا مواصلة العمل معه بكل حكمة ومسؤولية"، إلا أنه تجدر الإشارة إلى عدم تقديم المغرب لأي ردود على الاتهامات الجزائرية، والاكتفاء باعتبارها غير صحيحة جملة وتفصيلا.

أما في الأوساط الإعلامية المغربية فتم التعبير أن حرائق الغابات في هذه الفترة من السنة عادية جدا في جل دول العالم، وأن الجزائر تحاول تمويه فشلها في مواجهة تحدياتها الداخلية، بتحويل الرأي العام الجزائري لعدو خارجي وهمي، خاصة أن المغرب عرض طائرتين لمكافحة الحرائق وفريق إغاثة مجاني، ومع ذلك رفضت الجزائر العرض وفضلت طلب المساعدة المدفوعة الثمن من فرنسا وإسبانيا¹.

أما ردود الأفعال الدولية فقد كانت كثيرة، تصب كلها في التعبير عن الأسف على قطع العلاقات بين الدولتين وضرورة تغليب لغة الحوار، وهو ما عبّرت عنه الإمارات والسعودية وجامعة الدول العربية وغيرها².

المطلب الثاني: مفهوم قطع العلاقات الدبلوماسية وفقا للقانون الدولي الدبلوماسي

في هذا المطلب ستم دراسة طبيعة إجراء القطع وفقا للقانون الدولي الدبلوماسي (الفرع الأول)، ومن ثم بيان المراحل التصعيدية لقطع العلاقات الدولية (الفرع الثاني)، وأخيرا استخراج أسباب قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول (الفرع الثالث).

الفرع الأول: الطبيعة القانونية لقطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول

قطع العلاقات الدبلوماسية هو الإعلان الذي تصدره الدولة بموجبه تعلن الدولة لنظيرتها اتخاذها قرار قطع العلاقات معها وسحب البعثات الدبلوماسية بينهما³، وهو عمل انفرادي إرادي خاضع للسلطة التقديرية للدولة ويجسد سيادتها، وهو من أخطر مظاهر تدهور العلاقات بين دولتين⁴ يعبر عن رغبة دولة معينة أو مجموعة من الدول في عدم استمرار علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع دولة أو مجموعة دول أخرى، وعادة ما لا يتم اللجوء إليه إلا إذا استنفدت كل وسائل معالجة الخلافات الدولية الودية⁵.

عادة ما يكون إجراء قطع العلاقات الدبلوماسية تعبيراً عن استنكار الدولة لفعل ما قامت به الدولة الثانية، أو وسيلة ضغط أو كرد فعل على امتناع الدولة المعنية عن اللجوء لأي وسيلة لحل النزاعات بينهما مما يؤدي إلى ضياع حقوق جديرة بالحماية⁶.

وفي كل الأحوال، يعتبر إجراء القطع في العلاقات الدولية من قبيل العقوبات الدبلوماسية، ففي عالم اليوم بدأت الدول تحاول تفادي الحروب والدخول في صراعات مكلفة لا طائل منها، ذلك أن العقوبات الاقتصادية إذا لم تكن تحت مظلة أممية كالحصار والمقاطعة لا تكون ناجعة في ظل الانفتاح الدولي وهو ما حصل في

¹ BENNIS Samir, op. cit.

² العلاقات الجزائرية المغربية، تاريخ الاطلاع 22 سبتمبر 2021، متوفر على الرابط: <https://ar.wikipedia.org/wiki>

³ الفتلاوي سهيل حسين وحوامدة غالب عواد، القانون الدولي العام، ج2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص 249.

⁴ علي صادق أبوهيف، القانون الدبلوماسي، منشأة المعارف الاسكندرية، 1975، ص 212.

⁵ الفتلاوي سهيل حسين وحوامدة غالب عواد، مرجع سابق، ص ص 205-206.

⁶ أحمد أبو الوفا، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012، ص 241.

حصار قطر سنة 2017، لذا فإنه يُنظر للعقوبات الدبلوماسية على أنها وسيلة منخفضة التكلفة وفعّالة، تستهدف عزل الأنظمة وجذب الرأي العام الدولي للممارسات غير المشروعة للدولة المعنية¹، وعادة ما ترجع العلاقات بعد فترة وجيزة أو حتى طويلة وهذا ما أثبتته الممارسة الدولية².

أما عن الأساس القانوني لقطع العلاقات الدبلوماسية بين دولتين فنجد في نص المادة الثانية من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية التي تنص على أن إقامة العلاقات الدبلوماسية يستجيب للرضى المتبادل بين الدولتين وبالتالي انتفاء الرضى اللاحق للدولة يستتبع ضرورة وقف العلاقات الدبلوماسية بينهما³.

أما المادة 45 من الاتفاقية أعلاه فتشير إلى حالة قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، وأثار هذا الإجراء من التزامات تقع على الدولتين سيأتي بيانها لاحقا.

الفرع الثاني: المراحل التصعيدية لقطع العلاقات الدولية.

عادة لا يتم اللجوء إلى إجراء قطع العلاقات الدبلوماسية بطريقة مفاجئة، إذ يمكن توقعه بالنظر للإجراءات الدبلوماسية غير الودية التصعيدية التي تعتمد الدولة إليها قبل إجراء القطع ومنها:

1- تخفيض حجم البعثة الدبلوماسية:

لم تحدد اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عدد الأشخاص المكونين للبعثة الدبلوماسية، إلا أنه يمكن للدولتين أن تتفقا على ذلك أو على وضع حد أقصى لها، ويعتبر تخفيض أفراد البعثة لدى الدول المستقبلية، أو طلب الدول المستقبلية من الدولة الموفدة تقليص عدد أفراد بعثاتها لديها من الإجراءات العقابية والتي يمكن أن تسبق إجراء قطع العلاقات الدبلوماسية.

من ذلك مصادقة الكونغرس الأمريكي في 28 جويلية 2017 على قرار فرض عقوبات وتقليص البعثة الدبلوماسية الروسية لديها وقد ردت روسيا بالمثل⁴.

2- تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين:

يُصنف رؤساء البعثات الدبلوماسية وفقا للمادة 14 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961 إلى الفئات الثلاث التالية: السفراء أو القاصدون الرسوليون، ثم المندوبون، والوزراء المفوضون والقاصدون الرسوليون، وأخيرا القائمون بالأعمال المعتمدون لدى وزراء الخارجية.

¹ MALLER Tara, Diplomacy derailed: the consequences of diplomatic sanctions, the Washington Quarterly, 2010, U.S.A, p. 61.

² أحمد أبو الوفا، مرجع سابق، ص 235.

³ خليل حسين، التنظيم الدبلوماسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص 511.

⁴ الرئيس الروسي يأمر 755 دبلوماسيا أمريكيا بمغادرة بلاده وواشنطن تأسف، نشر في 30 جويلية 2017، تاريخ الاطلاع 21 سبتمبر 2021، متوافر على الرابط التالي: <https://www.france24.com/ar/20170730>

تعتبر هذه المراتب مهمة من حيث تصنيف قوة التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين، وعند قيام خلافات بين الدولتين، فإنها تعتمد كإجراء عقابي إلى تخفيض مستوى التمثيل مثلاً من خلال سحب السفير والاكتفاء بالقائم بالأعمال فقط.

من ذلك إعلان الحكومة الأردنية في 6 جوان 2017 تخفيض التمثيل الدبلوماسي مع قطر، تضامناً مع دول الحصار.

كذلك إعلان الكويت خفض مستوى التمثيل مع إيران في 20 جويلية 2017، بعد اكتشاف خلية جاسوسية إيرانية لديها على إثرها تمت محاكمة الدبلوماسيين المشتبه فيهم وهذا قبل تهريبهم بطريقة مثيرة للجدل.

3- استدعاء السفير للتشاور:

تقوم الدولة المرسلة باستدعاء سفيرها لدى الدولة المستقبلة للتشاور بشأن القضايا موضع الخلاف أو الاحتجاج، وفي هذه الحالة تستمر البعثة الدبلوماسية في أداء عملها برئاسة القائم بالأعمال بالإنابة، وهو إجراء يعنى عملياً تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي ولو مؤقتاً كتعبير عن امتعاض الدولة من سياسات ومواقف دولة أخرى.

فقد سحبت مصر سفيرها من تل أبيب اعتراضاً على العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 1982، واستمرت البعثة دون سفير مدة أربع سنوات حتى تمت ترقية أحد أعضائها لدرجة سفير.

وقد استدعت الجزائر في جويلية 2021 سفيرها في المغرب قبل إعلان قطع العلاقات للتشاور حول التصريحات المغربية لدى الأمم المتحدة.

كما قد يُقصد بذلك قيام وزارة الخارجية باستدعاء سفير الدولة الموفدة إلى مقر الوزارة لمقابلة أحد مسؤوليها لإبلاغه عدم رضاها عن سياسات دولته أو سلوكيات السفير نفسه¹.

4- طرد السفير:

يعتبر أخطر إجراء يمكن أن تتخذه الدولة بعد إجراء قطع العلاقات، ويتمثل في إعلان المبعوث الدبلوماسي شخصاً غير مرغوب فيه *Persona Non Grata*، وتمكينه من فترة معقولة عادة ما تقدر بـ 48 ساعة لمغادرة الإقليم، ويتواصل في هذا الوقت التزام الدولة المستقبلة بتمكين المبعوث المعني من الحصانات والامتيازات الدبلوماسية².

¹ نبيل حبشي، استدعاء السفير، تاريخ الاطلاع 2021/7/31، على الرابط: <https://gate.ahram.org.eg/daily/News>

² NEHALUDDIN Ahmad, The obligation of diplomats to respect the laws and regulations of the hosting state: a critical overview of the international practices, in Laws, 2020, p. 8.

من ذلك استدعاء وزارة الخارجية المصرية السفير التركي سنة 2013، حيث أُبلغ بقرار مصر باعتباره "شخصاً غير مرغوب فيه" وخفض التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى القائم بالأعمال، تعبيراً عن استياء مصر من تكرار تصريحات الرئيس أردوغان بشأن مصر سنة 2013 عقب الانقلاب العسكري فيها.

الفرع الثالث: أسباب قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول في الممارسة الدولية

تختلف أسباب قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول ف فيما لا تُقدم بعض الدول على مثل هكذا إجراء إلا في الحالات القصوى، تقوم أخرى لأسباب أبسط بالخطوة، نظراً لتهور قياداتها أو تنفيذاً لسياسات خارجية وتحالفات وأجندات محسوبة وهي لا تخرج عن الأسباب التالية:

1- توتر العلاقات بين الدولتين كسبب لقطع العلاقات الدبلوماسية:

يعرف التوتر على أنه حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر¹، ذلك أن تقاطع المصالح الاقتصادية أو السياسية والذي يستتبع الخروج عن التصريحات الدبلوماسية المنمقة خاصة من قبل بعض السياسيين غير المحترفين والمتهورين والتصريحات المقابلة، بالإضافة إلى حشد الرأي العام الداخلي في الدولتين وكذا إعمال سلاح الصحافة، كلها عوامل تؤدي في الأخير إلى تردي العلاقات بين الدولتين وتُحجم من مساحات التقارب.

وقد تعتمد بعض الدول المنضوية تحت منظمات دولية إقليمية محدودة العضوية إلى فض نزاعاتها بتدخل من أجهزة المنظمة أو الدول الأطراف فيها، وفي بعض الأحيان الأخرى قد يطول النزاع لسنوات لتُجمع المواقف السلبية التي لم يتم الاتفاق حولها فوق بعضها، ما يؤدي إلى الدخول في مرحلة الأزمة والتي تنفجر بمجرد حدوث حادث إضافي بسيط.

هذا ما ينطبق على الخلافات الجزائرية المغربية، والتي تدخل عامها الستين في توتر لم تشوبه إلا فترات من التقارب الحذر، انعدمت فيها الحلول، ما أدى في الأخير إلى قطع العلاقات.

2- الحرب بين الدولتين كسبب لقطع العلاقات الدبلوماسية:

من أهم أسباب قطع العلاقات الدبلوماسية وأخطرها هو إعلان دولة الحرب على دولة أخرى²، وهنا تقطع العلاقات الدبلوماسية بطريقة آلية ولا حاجة لإعلان ذلك بطريقة منفصلة، ويذكر أنه حتى في حال الحرب تبقى الدولة ملتزمة بالوفاء باتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية إذا كانت قد صادقت عليها، فهو التزام بموجب القانون الدولي العام وليس قبل الدولة المعنية، ذلك أنه كان نتاج اتفاقية جماعية وليس ثنائية.

¹ نصيب عتيقة، مرجع سابق، ص 26.

² المجنوب محمد، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الخامسة، بيروت، 2004، ص ص 648-649.

3- تغيير نظام الحكم كسبب لقطع العلاقات الدبلوماسية:

إن وصول تيار معين إلى السلطة سواء بالطرق المشروعة أي الانتخابات أو بالطرق غير المشروعة كالتزوير والانقلابات العسكرية، يمكن أن يؤدي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية، إذا استقر العرف على نبذ الانقلابات العسكرية وعدم الاعتراف بالحكومات الغير المشروعة، حفاظا على الديمقراطية كوسيلة وحيدة للوصول إلى السلطة.

كما جرت العادة على إعادة إيفاد الدبلوماسيين بخطابات اعتماد جديدة في حال الانقلابات العسكرية أو التغيير الملحوظ في نظام الحكم مثلا الانتقال من النظام الملكي إلى الجمهوري أو العكس، كنوع من الاعتراف الضمني بالنظام الجديد¹.

4- قطع العلاقات الدبلوماسية تنفيذا لقرار توقيع عقوبات دبلوماسية من المنظمات الدولية:

وفقا للمادة 41 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، لمجلس الأمن أن يُقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئياً أو كلياً و قطع العلاقات الدبلوماسية.

وتستهدف العقوبات الدبلوماسية إحداث أضرار للدولة على مستوى حركتها الاقتصادية، فمن نتائج قطع العلاقات الدبلوماسية قطع العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، وهذا يؤدي إلى الضغط عليها مما يضطرها إلى قبول التهدئة أو الانصياع لقرارات المنظمة، ومن تطبيقاتها التوصية رقم 1511 الصادرة في 06 نوفمبر 1962 عن الجمعية العامة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة جنوب إفريقيا بسبب سياسات التمييز العنصري فيها، وكذلك في النزاع بين الهند وباكستان في سنة 1965².

5- الاستعمال السيء للحصانات والامتيازات كسبب لقطع العلاقات الدبلوماسية:

يتمتع المبعوثون الدبلوماسيون في الدولة المستقبلية بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية، ومنها الحصانة القضائية أي امتناع الدولة المستقبلية عن القبض عليهم أو احتجازهم، وهو ما قد يستعمله المبعوث للقيام بجرائم أو لتسهيل ارتكابها خاصة من خلال الحقيبة الدبلوماسية، فقد ثبتت محاولة دبلوماسيين تهريب المخدرات والعملية والآثار والأسلحة وحتى المعارضين السياسيين وغيرها فيها³، وتبقى هذه الأفعال تمس شخص الدبلوماسي ولا

¹ علي صادق أبوهيف، مرجع سابق، ص 229.

² حرب علي جميل، نظام الجزاء الدولي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص 123.

³ صديقي سامية، مبدأ الرضائية في القانون الدبلوماسي، مكتبة الوفاء، الإسكندرية، 2016، ص 217 وما بعدها.

تؤدي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، إلا أن عدم رفع الحصانة عن المبعوث في حال وجود أسباب جدية قد يؤدي إلى هذه النتيجة¹.

6- قطع العلاقات الدبلوماسية تجسيدا لحق الدولة في الرد:

يمكن للدولة التي تتخذ إجراءات دبلوماسية تصعيدية قبلها، أن ترد بنفس الإجراء أو بإجراءات أشد، حفاظا على حق الدولة في الرد بشرط أن يكون الرد متناسب ومعقولا.

من ذلك طرد الرئيس الأمريكي أوباما 44 دبلوماسي روسي وغلق مقرين دبلوماسيين لها سنة 2016، على خلفية اتهامات بالجوسسة والتدخل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وعلى الرغم من أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، لم يرد في حينها على تلك الخطوة، التي جاءت في نهاية فترة الرئيس أوباما وتولي دونالد ترامب سدة الرئاسة الأمريكية، لكنه عاد وأعلن في 31 جويلية 2017 طرد 755 دبلوماسيا أمريكيا ردا على العقوبات الأمريكية².

المبحث الثاني

النتائج القانونية لقطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب من الناحية القانونية والعملية.

يمكن دراسة تداعيات الإعلان الجزائري بقطع العلاقات مع المغرب، ابتداء من دراسة السوابق الدولية في قطع العلاقات الدبلوماسية عامة وفيما يخص الجزائر والمغرب خصوصا (المطلب الأول)، ومن ثم بيان الآثار المتوقعة لإجراء قطع العلاقات (المطلب الثاني)، وأخيرا محاولة تصوّر السيناريوهات المحتملة لحل الأزمة الدبلوماسية بينهما (المطلب الثالث).

المطلب الأول: السوابق الدولية في قطع العلاقات الدبلوماسية

بالنظر للممارسة الدولية، فإن توتر العلاقات الدبلوماسية بين الدول المتجاورة وأحيانا بين دول متباعدة جدا وقطعها متواتر جدا، ومن أهم السوابق الدولية ذات الصلة نجد:

- سنة 1947 قطعت تشيلي علاقاتها الدبلوماسية بالاتحاد السوفياتي بعد اتهامها بإحداث الشغب.
- سنة 1952 قطعت فنزويلا علاقاتها الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي لتجاهله طلبها باستدعاء دبلوماسيين يعملان بسفارتها، ما اعتبرته انتهاكا لسيادتها.
- قطعت مصر علاقاتها ببريطانيا وفرنسا لاتهامهما بالتآمر ضدها من دون مُصوغ، إثر العدوان الثلاثي عقب تأميم قناة السويس سنة 1956.

¹ NEHALUDDIN Ahmad, Op. Cit., 2020, p. 8.

² الرئيس الروسي يأمر 755 دبلوماسيا أمريكيا بمغادرة بلاده وواشنطن تأسف، مرجع سابق.

- قطعت كوبا علاقتها بإسبانيا سنة 1960 على إثر اتهام السفير الإسباني في هافانا بنشاط ثوري ضدها.
- قطعت السودان علاقتها بليبيا على إثر اتهامها بتمويل مؤامرة ضد السفارة وسحبت سفارتها.
- قررت بنما قطع علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان سنة 2017، بدعوى أنها تعترف بأن ليس هناك إلا صين واحدة، وبأن تايوان هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية.
- وبالرجوع لقضية الحال فإنه يمكن تفحص الممارسة المغربية في هذا المجال، وهي متعددة كالتالي:
- قطعت المغرب علاقتها الدبلوماسية بألمانيا سنة 1975¹.

- قرّر المغرب قطع علاقاته الدبلوماسية مع إيران سنة 2009 متهما إياها بالتدخل في شؤونه الدينية، وتقويض المذهب المالكي السني الذي يتبناه، ومن ثم تم تطبيع العلاقات معها في 2016.

كما قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران للمرة الثانية، وهذا في الأول من ماي 2018 بدعوى دعم إيران لجبهة البوليساريو، بعد اتهامات لـ "حزب الله" اللبناني المدعوم إيرانيا بالانخراط في علاقة "عسكرية" مع جبهة البوليساريو، التي تسعى لـ "استقلال" الصحراء المغربية، عبر سفارة طهران بالجزائر، ما اعتبرته الرباط تهديدا لأمنها واستقرارها²، وهنا يجب التساؤل عن قيمة هذا الإجراء نظرا للبعد الجغرافي بين الدولتين وندرة التعاملات بينهما.

ويذكر أن إيران أكثر دولة قُطعت معها العلاقات الدبلوماسية، فقد قطعت الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها الدبلوماسية معها منذ سنة 1979، عندما اقتحم طلبة إيرانيون السفارة الأمريكية في طهران واحتجزوا 63 رهينة للمطالبة بعودة الشاه محمد رضا بهلوي للبلاد لمحاكمته، وعند إنقاذ الرهائن لقي ثمانية جنود مصرعهم، وظلت القطيعة بينهما حتى 2013، مصر سنة 1980، العراق سنة 1988 واستأنفت سنة 2003، بريطانيا 2011، كندا 2012، اليمن 2015، السودان، السعودية والبحرين 2016³.

أحدث ممارسة مغربية ذات صلة هي إعلان المغرب قطع علاقاته مع السفارة الألمانية بالعاصمة الرباط مطلع مارس 2021، وفي 6 ماي 2021 استدعى المغرب سفيرته لدى برلين للتشاور بسبب موقف ألمانيا "السلبى" بشأن قضية الصحراء الغربية ومحاولة استبعاد الرباط من الاجتماعات الإقليمية حول ليبيا.

¹ خليل حسين، مرجع سابق، ص ص 513-514.

² المغرب يقطع علاقاته الدبلوماسية مع إيران، تاريخ النشر 01 ماي 2018، تاريخ الاطلاع 12 سبتمبر 2021، متوفر على الرابط: <https://www.aljazeera.net/news/arabic/2018>

³ ما أبرز الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران؟، تاريخ النشر 4 جانفي 2016، تاريخ الاطلاع 24 سبتمبر 2021، متوفر على الرابط: <https://24.ae/article>

بحيث جاء في رسالة الخارجية المغربية آنذاك إلى أعضاء الحكومة، إن خلافات عميقة تهم قضايا المغرب المصرية، استدعت قطع العلاقات التي تجمع الوزارات والمؤسسات الحكومية مع نظيرتها الألمانية، وكان ملفتا للانتباه، أن رسالة الوزارة لم تذكر تفاصيل الخلافات التي أدت إلى قطع العلاقات مع سفارة برلين.

وبررت وزارة الخارجية المغربية لاحقا أن سبب اتخاذ هذا القرار هو أن ألمانيا أعربت عن موقف عدائي عقب الإعلان الرئاسي الأمريكي الاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، إلى جانب استبعاد المغرب دون مبرر من المشاركة في بعض الاجتماعات الإقليمية المخصصة لمستقبل ليبيا، كتلك التي عقدت في برلين في جانفي 2020¹.

يُذكر أخيرا أن المغرب لم ترسخ للضغوطات التي مارستها دول الحصار الخليجية عليها وكذا على دول أخرى لقطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر سنة 2017.

وإذا كان المغرب قد استعمل إجراء قطع العلاقات الدبلوماسية دون اقتصاد، فإن الجزائر لم تقدم سابقا عليه في مواجهة أي دولة، وهو ما يدل على احترام الجزائر لعلاقاتها الدبلوماسية ومسؤوليتها.

المطلب الثاني: آثار إجراء قطع العلاقات الجزائرية المغربية

كأي إجراء قانوني يترتب على الإعلان الجزائري نتائج بيّنتها اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961 واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لسنة 1963 وكذا الممارسة الدولية وهي تنقسم إلى الآثار على العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (الفرع الأول)، وآثار على مجالات التعاون غير الدبلوماسية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الآثار على العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب

أبانت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961 على الالتزامات التي تُلقى على الأطراف المعنية في حال قطع العلاقات الدبلوماسية بينها وهي كالتالي.

1- إخلاء المبعوثين الدبلوماسيين من الدولتين:

تتعلق وظيفة المبعوث الدبلوماسي والبعثة الدبلوماسية ككل بضمان نقطة اتصال بين الدولتين وإنهاء العلاقات الودية بينهما، منه فإنه بمجرد صدور قرار إنهاء العلاقات الدبلوماسية فإنه يقع على الدولتين سحب مبعوثيها الدبلوماسيين في الدولة الأخرى، وهذا ما عدا موظفي البعثة من رعايا الدولة الأخرى².

¹ الأزمة بين المغرب وألمانيا.. كرة ثلج تكبر لتعكر صفو العلاقات نشر في 10 ماي 2021، تاريخ الاطلاع 24 سبتمبر 2021، متوفر على الرابط التالي: <https://www.aa.com.tr/ar/>

² رقاب محمد، الآثار القانونية عن قطع العلاقات الدبلوماسية على البعثات الدبلوماسية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 2، 2015، ص 239.

وهنا يجب ترحيل البعثتين الجزائرية والمغربية من الدولتين، بحيث لا يمكن للمغرب الإبقاء على بعثتها الدبلوماسية، لأن الجزائر بعد إعلان قطع العلاقات الدبلوماسية ستمكن أفراد البعثة المغربية من مهلة معقولة، وبعدها ستعلنهم أشخاص غير مرغوب فيهم ويتم ترحيلهم إلى دولتهم.

2- الإبقاء على العلاقات القنصلية بين الدولتين:

في 24 أوت صرّح وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة أن: "قطع العلاقات نافذ من اليوم، لكن القنصليات في البلدين ستظل مفتوحة"، منه فقد أكد وزير الخارجية الجزائري أن قطع العلاقات الدبلوماسية لن يصاحبه قطع العلاقات القنصلية وهذا ما يعكس الممارسة الدولية ذات الصلة¹.

يجد هذا الإجراء أساسه القانوني في نص المادة الثانية من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لسنة 1963² إذ جاء فيها أن قطع العلاقات الدبلوماسية لا يستلزم حكما قطع العلاقات القنصلية، وحتى حالة الحرب لا تؤدي إلى قطع العلاقات القنصلية، خاصة إذا كانت الدولة المعنية تضم عددا كبيرا من رعايا الدولة الأخرى، ومرد ذلك أن العلاقات القنصلية لا تعتبر بعثات سياسية أو تمثيلية للدولة لدى الأخرى فهي بعثات ذات طابع إداري أكثر شي³.

منه لا يمكن تصور قطع العلاقات القنصلية إلا في حالات نادرة جدا، وهذا ما يصدق على حالة الجزائر والمغرب نظرا لكثرة رعايا الدولتين في الأخرى، لكن في حالة تدهور العلاقات أكثر بين الجارتين والمرور إلى قطع العلاقات القنصلية بينهما، هنا تعهد الدولتين المعنيتين إلى دولة ثالثة برعاية مصالح المقيمين من رعاياها في الدولة الأخرى، وهنا أيضا تلتزم الدولتين بحماية المركز القنصلي الخاص بالدولة الأخرى، وذلك حتى في حال تواصل قطع العلاقات القنصلية ودولة الاستقبال⁴.

3- الإبقاء على حماية مقري البعثتين للدولتين في الدولتين المستقبلتين:

يصدق وصف "دار البعثة" كل المباني والأراضي الملحقة بها وحتى منزل المبعوثين الدبلوماسيين (المادة الأولى)، وهذا بغض النظر على مالكةا، ونصت المادة 22 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية على أنه: "حرمة دار البعثة مصونة، ولا يجوز لمأموري الدولة المعتمد لديها دخولها إلا برضا رئيس البعثة"، وتلتزم الدولة بالحراسة الخارجية لمقر البعثة وتوفير الأمن لها تحت أي ظرف، فإذا جرى انقلاب أو ثورة انتقل هذه الالتزام

¹ سلامة عبد القادر، قواعد السلوك الدبلوماسي المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 209.

² اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية أبرمت في 24 أبريل 1963، صادقت عليها الجزائر في 14 أبريل 1964، أما المغرب ففي 23 فيفري 1977. United Nations, Treaty Series, No. 8638, vol. 596, p. 261.

³ سلامة عبد القادر، مرجع سابق، ص 217.

⁴ محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام: الحياة الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص 128.

الدولي إلى الانقلابيين أو الثوار تحت طائلة المسؤولية الدولية¹، كما نصت المادة 24 من الاتفاقية ذاتها على أنه: "تكون حرمة محفوظات البعثة ووثائقها مصونة دائما أيا كان مكانها".

كما لا يسقط هذا الالتزام على عاتق الدولة المستقبلية بقطع العلاقات الدبلوماسية²، وهو ما أكدت عليه المادة 45 اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية التي جاء فيها أنه في حالة قطع العلاقات الدبلوماسية بين دولتين، أو إذا ما استدعيت بعثة بصفة نهائية أو بصفة مؤقتة تلتزم الدولة المعتمد لديها حتى في حالة نزاع مسلح أن تحترم وتحمي مباني البعثة، وكذلك منقولاتها ومحفوظاتها، كما يجوز للدولة المعتمدة أن تعهد بحراسة مباني بعثتها إلى دولة ثالثة توافق عليها الدولة المعتمد لديها.

ومهما دامت مدة هجر البعثة الدبلوماسية للدار، فإنه يجب على الدولة المعنية الإبقاء على حرمتها وعدم المساس بالوثائق الموجودة فيها، ذلك أن للدولة كذلك دار لدى نظيرتها تتوقع حفظ أمنها، في إطار القاعدة الكلية التي تحكم العلاقات الدولية خاصة الدبلوماسية منها وهي مبدأ المعاملة بالمثل³.

4- الإبقاء على حصانات وامتيازات موظفي البعثتين الدبلوماسيتين لفترة معقولة:

استقر العرف الدولي على التزام الدولة المستقبلية بتمكين الدبلوماسيين المعتمدين لديها والسفراء من التمتع بامتيازات وحصانات، ينتهي تمتعهم بها بمجرد مغادرتهم إقليمها، عند انتهاء مهمتهم الدبلوماسية، وهنا يجب أن تتمكن من فترة معقولة وهي التي تلزم عادة للتهيؤ للرحيل مع أفراد أسرته، وحتى توفير وسائل النقل إذا ما لم تتوفر بسبب انعدام الأمن كحالة الحرب أو الاضطرابات الداخلية وغيرها⁴، منه فإنه يقع على الجزائر والمغرب عدم الإساءة إلى أفراد البعثات الدبلوماسية المتواجدين على أراضيها أو إهانتهم أو التضييق عليهم، أو التقليل من حصاناتهم أو امتيازاتهم وهذا في الفترة التي تلزمهم لمغادرة الإقليم.

الفرع الثاني: آثار قطع العلاقات الدبلوماسية على مجالات التعاون غير الدبلوماسية

يمكن تصور آثار قانونية أخرى ناتجة عن قطع العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين تؤثر على مجالات التعاون الأخرى كالتالي.

1- احترام المعاهدات الثنائية بين الدولتين:

وفقا للمادة 63 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة 1969، فإنه لا يؤثر قطع العلاقات الدبلوماسية أو القنصلية بين أطراف المعاهدة على العلاقات القانونية بينها بموجب المعاهدة، إلا بالقدر الذي يكون به وجود

¹ البكري عدنان، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص 112.

² علي صادق أبوهيف، مرجع سابق، ص 332-333.

³ رقاب محمد، مرجع سابق، ص 231.

⁴ محمد سامي عبد الحميد، مرجع سابق، ص 67 وما بعدها.

العلاقات الدبلوماسية أو القنصلية ضروريا لسريان المعاهدة، منه فإن الدولتين ستبقيان ملتزمتين بالمعاهدات الثنائية إلا تلك التي تتطلب وجود علاقات دبلوماسية بينهما.

من ذلك إعلان بنما بعد قطع علاقاتها بتايوان في 13 جوان 2017 أن جميع المعاهدات المبرمة بينهما بما في ذلك اتفاقية التجارة الحرة لسنة 2003 لم يعد لها أثر قانوني اعتبارا من تاريخه، ردا على ذلك زعمت تايوان أن الوضع القانوني لاتفاقية التجارة الحرة بين تايوان وبنما لا يزال سليما، كما هو الحال مع المعاهدات الأخرى بين البلدين، فوفقا لتايوان فإن المعاهدات تخضع للقانون الدولي، وأن وجود العلاقات الدبلوماسية ليس ضروريا لتطبيقها، ولا يمكن إنهاء المعاهدة إلا من خلال أحكام الإنهاء الخاصة بها¹.

2- قطع العلاقات الثقافية السياسية الرياضية بين الجزائر والمغرب:

تعتبر العلاقات الدبلوماسية الناجحة بين دولتين الصورة المثالية عن مدى التوافق بينهما في كافة المجالات، إذ تعتبر من أهم مهام البعثات الدبلوماسية إنماء العلاقات الثقافية والأمنية والرياضية وغيرها، وهو ما يستتبع توقفها بمجرد قطع العلاقات الدبلوماسية.

وهنا يذكر أن الجزائر لم تلغ المباراة الرياضية التي جمعتها ببوركينا فاسو إطار تصفيات كأس العالم 2022 والتي برمجت في ملعب مراكش بالمغرب في سبتمبر 2021، إلا أنه يمكن التأكيد على إقامة ما تقرر سابقا من مناسبات لا يمكن إلغاؤها من دون تداعيات سلبية، لكن يمكن تصور جيدا أن الجزائر لن تقبل أي فعالية ستبرمج مستقبلا في المغرب، وهو ما يجب أن يأخذه في الحسبان كل الفاعلين الدوليين.

3- قطع العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والمغرب:

يذكر أن المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي ضعيفة، إلا أن ما يُميز العلاقات الاقتصادية بين الجارتين هو أنبوب الغاز، فقد أعلنت وزارة الطاقة الجزائرية في 26 أوت 2021 الالتزام التام بتغطية جميع إمدادات إسبانيا من الغاز عبر أنبوب "ميدغاز" الذي يربط البلدين بشكل مباشر، ويمر من بلدة بني صاف الساحلية غربي الجزائر إلى الميريا جنوبي إسبانيا جرى تدشينه سنة 2011، وهو ما يعني تخلي الجزائر عن خط الأنابيب المار بالأراضي المغربية الذي ودخل الخدمة سنة 1996.

وكان المغرب يستفيد من هذا الأنبوب في شكل عائدات مالية كحقوق عبور، إضافة لكميات سنوية من الغاز الطبيعي، وقد قامت "سوناطراك" بتجديد عقد توريد الغاز إلى إسبانيا لمدة 10 سنوات أخرى بكميات تصل تسع مليارات متر مكعب سنويا صيف 2018².

¹ Chien-Huei Wu, Po-Hsiang Liao, Treaty validity after diplomatic cut-off: the case of Taiwan-Panama FTA, in Indiana Journal of Global Legal Studies, September 2020; pp. 1-2.

² حسان جبريل، الجزائر تتخلى عن إمداد إسبانيا بالغاز عبر المغرب وتلتزم بضخ كامل الإمدادات المتفق عليها عبر أنبوب مباشر، تاريخ الاطلاع 27 أوت 2021، متوفر على الرابط التالي: <https://www.aa.com.tr/ar>

ولكن الإشكالية الأهم تتعلق بتتابع قطع العلاقات الدبلوماسية على تجديد الاتفاق المتعلق بالأنبوب بين الدولتين الذي ينتهي في أكتوبر 2021، مع العلم بأن المغرب حريص على الاستمرار في العمل على خط تصدير الغاز، وهو ما أكدته تصريحات رسمية، وفي الغالب أن الجزائر لن تقوم بالتجديد كوسيلة للضغط على المغرب، أو أنها ستقوم بذلك لكن بعد الحصول على التنازلات التي ترضيها، وهو ما حصل فعلا فقد أعلنت الجزائر في 31 أكتوبر 2021 قرارها بعدم تجديد عقد الغاز.

4- عدم تأثر رعايا الدولتين لدى الأخرى بقرار قطع العلاقات الدبلوماسية:

لا يتأثر الرعايا الموجودون بين الدولتين إذا ما كانوا مقيمين هناك إقامة دائمة أو متحصلين على الجنسية أو كانوا من الطلبة، كما يُمكن المواطنين ممن كانوا في عطل أو في تجارة من فترة معقولة للمغادرة.

هنا يُذكر أنه عندما أعلنت كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر الحصار على قطر سنة 2017، فإنه تم ترحيل كل المقيمين وحتى فصل عائلات الزواج المختلط بالإضافة للطلبة، إلى جانب التضييق على عملية الحج مع أن السعودية صرحت بأنها اشترطت فقط عدم استخدام الطيران القطري.

هذا ما جعل قطر تتوجه إلى محكمة العدل الدولية سنة 2018 على أساس الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لسنة 1965 بطلب اتخاذ تدابير مؤقتة بوقف ما تدعيه من إجراءات تمييزية ضد المواطنين القطريين في دولة الإمارات، متمثلة في عدم تمكينهم من العلاج والتعليم والتجارة، إضافة إلى قطع الصلات الأسرية¹، ذلك أن هذه الإجراءات تنتافي حسب ادعائها مع الأعراف الدولية، إذ لا يجب أن يدفع المواطن البسيط ثمن الحسابات السياسية بين الدول أو أن يُمثل نقطة ضغط.

المطلب الثالث: السيناريوهات المحتملة لحل الأزمة الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب.

إن تاريخ العلاقات الدولية أبان أن العلاقات الودية هي القاعدة بين الدول، وأن التوترات عادة ما تكون نتاج معطيات آنية يتم تجاوزها أو غرض الطرف عنها خاصة بين الدول المتجاورة فإن استتباب العلاقات الودية يكون ضرورة تتعلق بمصالح حيوية للدولتين الجارتين، وإذا أردنا استشراف مستقبل العلاقات بين الجزائر والمغرب في ضوء القانون الدولي الدبلوماسي فإنه يمكن توقع السيناريوين التاليين: إما تدخل طرف ثالث للوساطة بين الجزائر والمغرب (الفرع الأول)، أو مبادرة المغرب لتقديم الاعتذار للجزائر (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تدخل طرف ثالث للوساطة بين الجزائر والمغرب.

تنص المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة في فقرتها الأولى على أنه: "يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق

¹ Cour International de Justice, Application de la convention internationale sur l'élimination de toutes les formes de discrimination raciale (Qatar c. Émirats arabes unis), disponible a : <https://www.icj-cij.org/fr/affaire/172>

والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجؤوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها".

تعتبر الوساطة من بين أهم وسائل حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، وإن كانت الجزائر هي من قطعت العلاقات الدبلوماسية مع المغرب بإرادتها المنفردة، فإنه يقع عليها تسوية الخلاف مع جارتها بأحد وسائل حل النزاعات المبينة أعلاه.

ويُرجح عدم لجوء الطرفين إلى القضاء والتحكيم الدوليين، إلا إذا انجر عن القطع أضرار لأحد الطرفين فيكون اللجوء لنظر المسألة الثانوية المترتبة على القطع وليس القطع في حد ذاته، باعتباره من القرارات السيادية التي لا يمكن مساءلة الدولة قضائيا عليها في حال اتخاذها.

من جهة أخرى، يذكر أن الممارسة الدولية أبانت أن اللجوء إلى إحدى طرق حل النزاعات لا يؤدي إلى حلول سريعة، إذ يمكن أن يُتصور تدخل طرف ثالث غالبا سيكون الاتحاد الإفريقي، وهو المنظمة الإقليمية التي تضم الطرفين بعد عودة المغرب لها عقب انسحاب دام ثلاثة عقود.

أما إذا كانت الوسيط دولة فغالبا ما ستكون دول الخليج التي تربطها علاقات طيبة مع الجزائر والمغرب، وهنا يمكن تصور تدخل قطري أو من جانب الإمارات لكن على المدى البعيد.

الفرع الثاني: تقديم المغرب الاعتذار للجزائر

استقرت ممارسة الاعتذار في العلاقات الدولية كوسيلة للتعويض في العلاقات الدولية عن أفعال الدولة غير المشروعة¹، ورغم أنه على ضوء التصريحات المغربية الحالية فإنه يبدو ذلك بعيد المنال، إلا أنه بالنظر إلى أهمية تجديد الاتفاق حول أنبوب الغاز بالنسبة للمغرب واقتصادها وأمنها الطاقوي، وربما يكون هذا السبب وراء الخطاب المغربي الهادئ. كما لا يجب أن يكون الاعتذار مباشرا أو علنيا، إذ يرجع للدولتين تحديد طريقة الترضية التي تناسب تطلعاتها.

وأخيرا يمكن الجزم أنه مهما كانت جسامة الأفعال التي نُسبت للمغرب، فإن تطبيع العلاقات بين الدولتين أمر حتمي ولو بعد زمن بعد أن تهدأ الأوضاع، فاستمرار قطع العلاقات بين دولتين جارتين أمر يضر بالمصالح الحيوية للطرفين، ولا يمكن أن يستمر لفترات طويلة.

¹ Ažuolas Bagdonas, The practice of state, requirement of doctor degree in political science, central European University, Budapest 2010, p. 40.

خاتمة:

يعتبر قطع العلاقات الدبلوماسية من أخطر الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدولة، تعبيرا منها على احتجاجها على دولة أخرى، لذا سترتب على الإعلان الجزائري تداعيات غير مريحة للطرفين، هذا إلى جانب الآثار السلبية على رعايا الطرفين في الدولة الأخرى، وتأثير ذلك على حرية التنقل بين الدولتين.

وقد أبانت الممارسة الدولية أن إنماء العلاقات الودية بين الدول خاصة الدول المتجاورة على وجه الخصوص قضية حيوية، في ظل احترام السيادة المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما يستتبع ضرورة توصل الطرفين إلى توافقات من شأنها حل النزاع، ولو بطريقة غير مكتملة مما قد يسمح بتطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، أما النتائج المتوصل إليها فهي كالتالي:

- قطع العلاقات الدبلوماسية هو إجراء انفرادي سيادي.
- قطع العلاقات يلقي التزامات على الطرفين بحماية دار البعثة وتأمين الحماية للمبعوثين إلى حين مغادرتهم لإقليم الدولة.
- استخدمت المغرب إجراء قطع العلاقات الدبلوماسية بدون اقتصاد، في حين تستعمله الجزائر لأول مرة.
- وضعت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1969 الأرضية القانونية المتكاملة التي تحكم إجراء قطع العلاقات الدبلوماسية وتوابعه القانونية.
- ومما تم دراسته في المقال يمكن إبداء التوصيات التالية:
- لجوء الطرفين إلى أحد الوسائل السلمية لحل النزاعات بينهما.
- إحجام الطرفين عن القيام بأي فعل يمكن أن يُصنف على أنه عمل تصعيدي.
- إمكانية استخدام الجزائر لقضية أنبوب الغاز كأداة ضغط على المغرب للوصول إلى حل النزاع.
- العمل على استعادة العلاقات الطبيعية بين الدولتين، وبالتالي استعادت العلاقات الودية.

قائمة المراجع

I. باللغة العربية:

أ) الاتفاقيات:

1. اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية أبرمت في 18 أبريل 1961 (النمسا).
2. اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية أبرمت في 24 أبريل 1963 (النمسا).

ب) الكتب:

1. أحمد أبو الوفا، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012.
2. البكري عدنان، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1986.
3. الفتلاوي سهيل وحوامدة غالب، القانون الدولي العام، الجزء الثاني، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2009.
4. المجذوب محمد، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 5، بيروت، 2004.
5. حرب علي جميل، نظام الجزاء الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010.
6. خليل حسين، التنظيم الدبلوماسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.
7. سلامه عبد القادر، قواعد السلوك الدبلوماسي المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.
8. علي صادق أبوهيف، القانون الدبلوماسي، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1975.

ج) المقالات:

- رقاب محمد، الآثار القانونية عن قطع العلاقات الدبلوماسية على البعثات الدبلوماسية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 2، 2015.

د) المواقع الإلكترونية:

1. الرئيس الروسي يأمر 755 دبلوماسيا أمريكيا بمغادرة بلاده، نشر في 2017/7/30، تاريخ الاطلاع 21/ 9/ 2021، متوفر على الرابط : <https://www.france24.com/ar/20170730>
2. المغرب يقطع علاقاته الدبلوماسية مع إيران، تاريخ النشر 01 ماي 2018، تاريخ الاطلاع 12 سبتمبر 2021، متوفر على الرابط: <https://www.aljazeera.net/news/arabic/2018>
3. حسان جبريل، الجزائر تتخلى عن إمداد إسبانيا بالغاز عبر المغرب، تاريخ الاطلاع 27 أوت 2021، تاريخ الاطلاع 30 أوت 2021، متوفر على الرابط التالي: <https://www.aa.com.tr/ar>
4. - نبيل حبشي، استدعاء السفير..ماذا يعني؟ ، تاريخ النشر 14 جوان 2014، تاريخ الاطلاع 31 أوت 2021، متوفر على الرابط: <https://gate.ahram.org.eg/daily/News>

II. باللغة الأجنبية:**A) Articles:**

1. Ažuolas Bagdonas, The practice of state apologies: the role of demanded for historical apologies and refusals to apologize, requirement of doctor degree in political science, central European University, Budapest, 2010.



2. Chien-Huei Wu, Po-Hsiang Liao, Treaty validity after diplomatic cut-off: the case of Taiwan-Panama FTA, in Indiana Journal of Global Legal Studies, 2020.
3. -ALLER Tara, Diplomacy derailed: the consequences of diplomatic sanctions, The Washington Quarterly, U.S.A, 2010.
4. -EHALUDDIN Ahmad, The obligation of diplomats to respect the laws and regulations of the hosting state, in Law, 2020.

B) Sites Internet:

- BENNIS Samir, Algeria-Morocco Relations: For Moroccans, It's Deja-Vu, publier le 31 auot 2021, consulté le 15 septembre 2021, disponible a : <https://bit.ly/3NT6tsV>